الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)

Foreign direct investment under regional economic blocs Status of the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)

حركاتي فاتح

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر –الجزائر

fateh_05600@yahoo.fr

Received: 11/01/2020 Accepted: 04/05/2020 Published: 29/06/2020

ملخص:

أفرزت العولمة خلال العقود الأخيرة تغيرات جذرية على النظام الاقتصادي، حيث اتجهت دول العالم إلى الدخول في تكتلات واتحادات إقليمية ودولية، ما دفع دول جنوب شرق آسيا إلى إنشاء رابطة الآسيان سنة 1967 لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التكتلات الاقتصادية في استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع محاولة إسقاط ذلك على تجربة دول جنوب شرق آسيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن تجربة التكامل لرابطة الآسيان حققت أهدافها المرجوة وعلى رأسها استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المنطقة.

الكلمات المفتاحية: تكامل، اتحاد، منطقة حرة، آسيان، نمور آسيوية.

تصنيف JEL: F02 ، F15، F21، F53.

Abstract:

Globalization has produced radical changes in the economic system in recent decades, as the countries of the world have moved to enter into regional and international blocs and federations, which led the countries of Southeast Asia to establish ASEAN in 1967 to achieve economic and political objectives. Economic conglomerates in attracting more foreign direct investment, while trying to project this on the experience of Southeast Asian countries, the study found that the experience of ASEAN integration achieved its desired objectives, notably attracting more foreign direct investment within the region.

Keywords: Integration, Union, Free Zone, Asean, Asian Tigers.

Jel Classification Codes: F02, F15, F21, F53.

*المؤلف المرسل: حركاتي فاتح ، الإيميل المهني: fateh.harkati@univ-batna.dz

1. مقدمة:

منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي تزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تمويل تلجا إليها الكثير من الدول من جهة ومن جهة أخرى نتيجة للتطورات الدولية في تلك الفترة، ولما كان المناخ الاستثماري هو المحرك لتدفقات الاستثمارات الأجنبية عمدت دول العالم قاطبة إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال إزالة كافة القيود التي تعرقل تحركاته. وفي أواخر القرن العشرين شهد العالم العديد من التطورات التي فرضت أولويات واستراتيجيات جديدة غيرت عدة مفاهيم في الساحة الدولية ما فرض على الدول مراجعة سياساتها التنموية وعلاقاتها الاقتصادية،إذ يعتبر البعد الاقتصادي المحرك الأساسي في تحديد مكانة الدول عالميا لما له من أهمية في المساهمة في تحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية وقوة الدول، ما جعلها تسعى للبحث عن سبل دعم القوة الاقتصادية من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي ، والعمل على تكوين تكتلات ومنظمات إقليمية لدعم القرارات الاقتصادية، حيث يعد التكامل الاقتصادي أبرزها وعرفت هذه الظاهرة تنامي بشكل كبير بين الدول المتقدمة و النامية في العقد الأخير من القرن العشرين، و نشير إلى أن تجربة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) كتجربة رائدة في هذا المجال، حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على تجربة الآسيان ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الموالية:

إلى أي مدى ساهم التكتل الاقتصادي لر ابطة الآسيان في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

فرضيات الدراسة:

يقوم البحث على الفرضية النظرية التالية:

- يلعب التكتل الاقتصادي لرابطة الآسيان دورا هاما في استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الدراسات السابقة:

ستكون هذه الدراسة إضافة علمية إلى جملة الدراسات الاقتصادية المتوفرة، إذ أن هناك دراسات سابقة، منها كتب وأطروحات دكتوراه، وبحوث علمية، كانت قد تطرقت إلى موضوع رابطة الآسيان من زوايا مختلفة، بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكل من هذه الدراسات قيمتها العلمية، وذلك وفق طبيعة ووجهة نظرها نحو موضوع الاستثمارات الأجنبية في ظل التكتلات الاقتصادية، ويمكن الوقوف على بعض العناوين من هذه الدراسات والتي منها:

- Taeon Suh and Omar J. Khan (2003), **" The effect of FDI inflows and ICT infrastructure on exporting in ASEAN/AFTA countries: A comparison with other regional blocs in emerging markets",** International Marketing Review, Vol. 20 No. 5, pp. 554-571.

تتناول هذه الورقة البحثية أثر كل من الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التصدير في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا مقارنة بكتلتين تجاريتين رئيسيتين أخرين هما منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والرابطة. وتبين النتائج أن زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تحقق عائدات إيجابية وكبيرة على مستوى التصدير الوطني إلا بالنسبة لعينة رابطة أمم جنوب شرق آسيا/منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. ويلاحظ أن أثر زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات لا يكون كبيراً إلا في عينات منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى ومنطقة أفريقيا الوسطى، وتناقش هذه النتائج في ضوء التجارب الاقتصادية المختلفة لهذه التكتلات التجارية، مع الإشارة إلى أن الاختلافات موجودة عادة بين فرادى البلدان.

- Mirza, Hafiz; Giroud, Axèle (june 2004), **Regional Integration and Benefits from Foreign Direct Investment in ASEAN Economies: The Case of Viet Nam,** Asian Development Review, vol 21, no 1, pp 66-98

تستطلع الورقة البحثية، الشركات عبر الوطنية التي لها عمليات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقد خلصت إلى أن فييتنام قد حققت في وقتنا الحاضر إلى حد كبير هدفها الأولي المتمثل في أن تكون متلقياً رئيسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتجلى الجانب الإقليمي بشكل خاص في الإلكترونيات الاستهلاكية، على الرغم من أن معظم الشركات التابعة في فييتنام لا تزال تقوم بعمليات من نوع التجميع موجهة نحو السوق المحلية.

- Darryl Stuart Jarvis " **Foreign direct investment and investment liberalisation in Asia: assessing ASEAN's initiatives",** Australian Journal of International Affairs Vol. 66, No. 2, pp. 223264, April 2012.

يستكشف هذا المقال المساعي التعاونية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال تحرير الاستثمار. ويرتبط تحرير الاستثمار بأشكال مختلفة بالآثار الإيجابية الصافية على تدفقات رأس المال الاستثماري، ونقل التكنولوجيا، والعمالة، وتوليد الصادرات، والنمو الاقتصادي، والتنمية. وكمستفيد تاريخي صاف من تدفقات الاستثمار، تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعلن بتحرير الاستثمار ينبغي أن يحقق الآن تقدما في كل مجال من المجالات الأربعة: (1) إجراء تخفيضات مطلقة في الاستقلال الذاتي الوطني فيما يتعلق بأحكام فحص الاستثمار والمشروطية؛ (2) زيادة الشفافية فيما يتعلق بأنظمة الاستثمار الوطنية للدول الأعضاء؛ (3) تعزيز توحيد وتدوين المعايير التنظيمية التي تحكم الأحكام المتعلقة بالاستثمار في جميع الدول الأعضاء، (4) تعزيز التنسيق المركزي واتخاذ القرارات فيما يتعلق بإدارة الاستثمار. ويتم بحث كل من هذه المجالات فيما يتعلق باتفاقيات الاستثمار الأولية الثلاثة للرابطة والأنظمة اللاحقة التي تحكم أحكام الاستثمار وممارسات السياسة العامة بين الدول الأعضاء.

- موالدي سليم (2012)، **" اتفاقية التكامل الاقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) "**، الدراسة عبارة عن بحث منشور بالمجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، الصفحات من: 155- 164. هدفت الدراسة إلى إبراز التوجهات الجديدة لاتفاقيات التكامل الاقليمي وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصل الباحث إلى أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي تلعب دورا محوريا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لما توفره من سوق واسع وبيئة استثمارية مواتية، فضلا عن كون التوجه الاقتصادي المفتوح للتكتلات الاقتصادية يلعب دورا هاما في مدى جاذبية اتفاقيات التكامل الاقليمي بالنسبة للمستثمر الأجنبي.
- خالفي علي ورميدي عبد الوهاب (2012)، **" رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASSEAN– نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"**، الدراسة عبارة عن بحث منشور بمجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، الصفحات من : 81- 94. هدفت الدراسة إلى إبراز أهم محطات التكتل لتجربة الآسيان التي تعتبر كنموذج ناجح على المستوى الآسيوي خاصة والعالمي بصفة عامة، باعتبار هذه الدول تنمي سائرة في النمو، حيث خلصت الدراسة إلى إثبات مدى نجاح هذه الدول في رفع اقتصاديات الدول الأعضاء إلى صفوف الدول المصنعة حديثا، والذي يعود إلى انفتاح هذا التكتل على العالم الخارجي وتوثيق علاقاته مع دول أخرى من أجل إقامة مناطق تجارة حرة مع هذه الأخيرة، فضلا عن كون تكتل الآسيان أصبح محل أنظار واهتمام العالم، إذ يمكن اعتباره نموذجا تكامليا إقليميا يحتذى به خاصة بالنسبة للدول النامية.

- خاطر اسمهان (2012- 2013)، **" دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"**، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير نوقشت بجامعة بسكرة- الجزائر، حيث هدفت إلى الربط بين المتغيرين الاقتصاديين (التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر)، ومحاولة إبراز دور التكامل الاقتصادي في تفعيل أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث خلصت الدراسة بأن التكامل الاقتصادي يفسح المجال للمستثمرين للاستثمار في منطقة التكامل لملائمة المناخ الاستثماري وإزالة العراقيل الجمركية وهذا ما يزيد من نسبة تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الأمم المتحدة (2013)، **" التكامل الاقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية"**، الدراسة عبارة عن مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد، حيث هدفت إلى إبراز مدى تأثير التكتلات الاقتصادية في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان المنطقة الواحدو نتيجة رفع القيود المفروضة على الاستثمارات أو تقليص تكاليف المعاملات، أو نتيجة لاتساع حجم السوق، حيث خلصت الورقة البحثية والتي ضمت عدة أقاليم متكتلة ومن بينها رابطة الآسيان إلى أن هذه الأخيرة – على سبيل الحصر وليس التمثيل-، إلى أن التقدم المحرز في التكامل الاقتصادي الإقليمي لم يرق إلى مستوى الامكانات، والحواجز القائمة أمام التجارة والاستثمار بين بلدان الجوار هي من بين أعلى الحواجز في العالم، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المجموعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لم تكن من أقل التدفقات فحسب، بل زادت أيضا بمعدل أقل من التدفقات الوافدة إلى مناطق أخرى في العالم.

تقسيم البحث:

لمعالجة مشكلة البحث تم تقسيم الدراسة إلى محورين كما يلي:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية؛
- رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) (ASEAN).

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية.

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في دولة أجنبية، بهدف الاستفادة من مزايا معينة، أو تحقيق أهداف معينة، وذلك عن طريق اقتناء الأصول الحقيقية بما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر، أو اقتناء الأصول المالية بما يعرف بالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية (Lindert, 1986, P: 563) .

بناءًا عليه ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين:

1.1.2 الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها إلا أنها قديمة بمفهومها فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث تناولها الاقتصاديون الأوائل باسم "حركة رأس المال"، وخلال النصف الأول من القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الأولى وفي ظل سريان قاعدة الذهب الدولية، فقد تحكم في رأس المال ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وخلال تلك الفترة تداخلت كثير من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فكان يطلق عليه "الاستثمار الدولي" "International Investment"، وذلك حتى عام 1930 الذي ورد به لأول مرة مصطلح "الاستثمار المباشر" (سمر قند، 2005، ص: 11) .

وقد عرفه BERTRAND BELLON بأنه هو مساهمة مستثمر يرتكز نشاطه في بلده الأصلي و يقبل بالنشاط في بلد آخر مضيف، مع قيامه بالإشراف على المشروع، و يعتبر حق تسيير أو الإشراف على المشروع الفرق الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر" (Bertrand, 1998, p : 03) .

2.1.2 الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في بلد ما إلى أصول الاقتصاد المالي في دولة أخرى، بهدف تنويع محفظة الأوراق المالية، والتي لا يترتب عليها التدخل في النشاط الاقتصادي الحقيقي في الدولة المستقبلة (rivera, 1998, p: 226- 228) .

كما عرفه BERTRAND BELLON: يقصد بالاستثمار الأجنبي غير المباشر " الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم و السندات وغيرها من الحقوق مع عدم حق المشاركة في التسيير، ويقوم بالاستثمار الأجنبي غير المباشر أفراد أو مؤسسات تهتم بمساهمات الجمهور، كسندات الخزينة و القروض (Bertrand, Op Cit, p : 03) .

2.2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعمل الاستثمار الأجنبى المباشر فى إطار أسواق تتسم إلى حد كبير بالمنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة. وعند تحليل مسببات تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر ينبغى الأخذ فى الاعتبار طبيعة أسواق عناصر الإنتاج، والمنتج والهياكل الداخلية للشركات القائمة بالاستثمار من ناحية، وخصائص الأسواق وكافة الظروف المحيطة بالدول المضيفة من ناحية أخرى (Lall, pp: 17- 18) .

وتركز دراسة محددات الاستثمار الأجنبى المباشر على الإجابة على التساؤل التالى: لماذا تفضل الشركات متعددة الجنسيات أو المستثمر الأجنبى الاستثمار فى دولة ما دون غيرها، لتقوم بإنتاج نفس المنتج أو منتج جديد فى السوق المحلى للدولة الأم؟.

1.2.2 المحددات الخارجية:

تتعلق تلك المحددات بالعوامل والأسباب الخاصة بالشركات الراغبة فى الاستثمار فى الدولة المضيفة، وتتسم تلك المحددات بأنها خارجة عن سيطرة الدول المضيفة، ويمكن حصر أهمها في التالي (جمال عطية، 2002، ص ص : 50- 52) :

- **رأس المال:** إذ تمتلك الشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار مصدرًا كبيرًا لرأس المال الرخيص مقارنة بالشركات المحلية المنافسة فى الدول المضيفة أو الشركات الأجنبية الصغيرة؛
- **خطر الصرف الأجنبى:** إذ يلاحظ أن هذه الشركات الأجنبية لديها القدرة على تفادى أخطار معدلات الصرف، وذلك باستخدام العديد من الوسائل مثل تحويل أرباحها إلى الخارج (الدولة الأم) وبمعدل صرف مرتفع، بصفة خاصة فى ظل سماح القوانين الحاكمة للاستثمار فى الدول المضيفة بحرية انتقال الأرباح ورؤوس أموالها المستثمرة إلى الخارج؛
- **الإدارة:** تطبق الشركات الأجنبية الأسس الحديثة فى الإدارة، إذ تمتلك مهارات إدارية عالية تساعدها فى تحقيق أغراضها المختلفة، بما يؤدى إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها فى الشركات المحلية. ويلاحظ أن هذه الميزة تتزايد بمرور الوقت، ومع اكتساب الخبرة لمديرى تلك الشركات، خاصة فى ظل زيادة الإنفاق على التدريب والتعليم، وفى ظل المستويات التنظيمية العالمية التى تطبقها تلك الشركات، بما يساعدها على سرعة اتخاذ القرارات.

- **التكنولوجيا:** حيث تمتلك الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيات متطورة، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلى ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير. كذلك يلاحظ أن تلك التكنولوجيات الحديثة تمكن الشركات من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق؛
- **التسويق:** يقوم التسويق بدور لا يمكن إغفاله في الاستثمار الدولى بصفة عامة، إذ يساعد الشركة على معرفة الطلب على منتجاتها. وتمتلك الشركات متعددة الجنسيات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذى يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالى سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية. كذلك يساعد التسويق الشركات المختلفة على تنويع منتجاتها؛
- **اقتصاديات الحجم:** يمثل هذا العنصر ميزة للشركات القائمة بالاستثمار المباشر، إذ تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس في تخفيض تكاليف إنتاجها؛
- **القوة التفاوضية والسياسية:** تتوافر لدى العديد من الشركات متعددة الجنسيات القدرة على إتمام المفاوضات، وبشروط مناسبة مع حكومات الدول المضيفة مقارنة بنظيراتها في السوق المحلى للدول المضيفة.

2.2.2 المحددات الداخلية:

بالنسبة للمحددات الداخلية فهي تنطوي على حزمة العناصر والمزايا المكانية المتوافرة في الدول المضيفة، والتي قد تشجع أو تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

- **استقرار الاقتصاد الكلي:** يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من العوامل الاقتصادية ذات التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستقرار الاقتصادي للمتغيرات الماكرو اقتصادية (macroeconomic variables)، والتي تدور في فلك استقرار السياسات المالية والسياسات النقدية (إمام محمد سعد، 2011، ص: 140) ؛
- **حجم السوق واحتمالات نموه في المستقبل:** يمثل حجم السوق المحلي أحد أهم المحددات الاقتصادية المؤثرة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، فاتساع حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، فقد جذبت الصين مثلا أكثر من ربع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توجهت إلى الدول النامية بسبب كبر حجم سوقها حيث يبلغ ربع سكان العالم (برهان الدجاني، 1995، ص: 95)؛
- **البنية الأساسية:** تعتبر البنية الأساسية من أهم المحددات التي تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى كثير من المستثمرين، فوجود بنية أساسية قوية يساهم في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة أرباح المستثمرين (بلقاسم زايري، 2003، ص : 14)؛
- **إجراءات الاستثمار:** تعد الإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار، من المحددات الرئيسية الشائكة التي يقع عليها عبء نجاح أو فشل جذب الاستثمار وتحفيزه (حسام شحاتة، 2012، ص: 33)؛
- **توفر مناخ اجتماعي وسياسي:** ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار، وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية (عبد القادر بابا، 2003، ص ص: 37-38) .

3. رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) (ASEAN):

1.3. نشأة الآسيان:

كانت خلفية إنشاء تكتل الآسيان سياسية بقيادة خمسة أعضاء هم (سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا، تايلند، الفليبين)، كمحاولة من هذه الدول الخمسة لتجاوز حرب متوقعة في المنطقة، هذه الأخيرة شهدت صراعا بين كتلتين شرقية وأخرى غربية اصطلح عليه الحرب الباردة (Dennis, 2006, p: 3)، هذه الرابطة أنشأت بموجب إعلان بانكوك بتاريخ 8 أوت 1967 (موالدي سليم، 2012، ص: 160) ، وتعتبر ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة، التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول (خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، 2012، ص: 81) ، وأصبح عدد دول الآسيان بتاريخ 28 جويلية 1995 بعد انضمام كل من بروناي وفيتنام 7 دول (شحاب نوال، 2010، ص: 81) ، لتنظم كل من لاوس وماينمار سنة 1997، واكتملت بانضمام كمبوديا سنة 1999 (زين الدين حماش، مرجع سابق، ص: 92).

من الناحية الاقتصادية يأخذ هذا التكتل صورة منطقة تجارة حرة بين الدول السابقة الذكر، كما تعزز هذا الاتجاه بإطلاق عدة مبادرات أهمها: إنشاء منطقة الآسيان للاستثمارات واتفاقية تجارة الخدمات والتوجه نحو إقامة جماعة الآسيان (Dennis, Op Cit, p: 3).

2.3 مبادئ رابطة الآسيان:

قامت الرابطة على خمسة مبادئ رئيسية هي (زين الدين حماش، مرجع سابق، ص: 92) :

- تحقيق الأمن واستقرار الأنظمة؛
- محاربة الاشتراكية؛
- المحافظة على السيادة الوطنية؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء؛
- التوجه نحو إقامة وترقية اقتصاد السوق.

3.3 أهداف رابطة الآسيان:

أنشئت الآسيان لتحقيق ثلاث وظائف في غاية الأهمية، وظيفين أساسيتين تمثلتا في الوظيفة الأمنية والاقتصادية وهدف ثالث أنيط بالرابطة تحقيقه وهو الوظيفة السياسية، ويمكن التطرق لهذه الوظائف الثلاث كما يلي (علي عواد الشرعة،1999، ص ص: 70- 72):

1.3.3 الوظيفة الأمنية:

إن إنشاء الآسيان جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا والباسيفيك، التي كان مخططا لها من طرف القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها للدول الصديقة، وجاء الآسيان ليوفر لأعضائه محفلا لمناقشة الدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة ولإعلان وجهة نظر واحدة إزاء قضية الأمن الإقليمي.

2.3.3 الوظيفة الاقتصادية:

عكفت الآسيان على زيادة معدلات التجارة البينية بين أعضائها، حيث نجحت في تدعيم التعاون الاقتصادي بين دولها، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الخارجية.

3.3.3 الوظيفة السياسية:

لم يكن المجال السياسي ضمن اهتمامات دول الرابطة لكنها أولته رعاية واهتماما معتبرين، وقد ظهر التعاون السياسي في لحظات محفلة ومنها إصرار دول الرابطة على أن المشاكل الإقليمية التي هي المسؤولية الأولى لأعضائها تستثني في ظل ممارستها بما يعرف بمفهوم الدولة ذات الخط المتقدم، فعندما تمس قضية معينة دولة أخرى فإن الدولة المعنية تكون صاحبة الحق في اتخاذ زمام المبادرة.

4.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة الآسيان:

تعمل التكتلات الإقليمية على خلق الاستثمارات، وتحويل اتجاهها في بعض الأحيان عن طريق إعادة الهيكلة داخل مجموعات متكاملة، حيث تسعى هذه المجموعات إلى توحيد السياسات والقوانين الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى تحرير التجارة والعمل على دمج الأسواق وتكاملها، فضلا عن التعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي، بهدف تهيئة بيئة اقتصادية مناسبة لتدفق الشركات العابرة للقوميات وتيسير تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إقليم الدول المتكاملة (الأنكتاد، 2013، ص: 5) .

قامت الآسيان بإنشاء منطقة تجارة حرة سنة 1998 تهدف إلى تنمية الاستثمارات الأجنبية من خلال رفع الحواجز في أجل أقصاه 2010، بالنسبة للمستثمرين من الرابطة وبالنسبة للمستثمرين في أجل أقصاه 2020، وتهدف من خلال سياستها هاته إلى فتح جميع المنافذ والأبواب في وجه المستثمر الأجنبي، وإلغاء الحماية تدريجيا ومنح المعاملة الوطنية آنيا لكل المستثمرين، مع تبسيط آليات وإجراءات الاستثمار وزيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات (الإسكوا، 2002، ص: 7).

تؤثر التكتلات الاقتصادية في تدفق الاستثمارات الأجنبية عبر مجموعة من الآليات المتبعة من طرف الدول أعضاء التكتل، ويختلف هذا التأثير حسب المناطق من داخل وخارج هذا التكامل، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول 01: تأثير التكتلات الاقتصادية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الآليات	الآثار في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة	الآثار في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من خارج المنطقة
الأحكام المتعلقة بتحرير التجارة و/ أو حماية في الاتفاقيات الإقليمية	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين الإقليميين بذاتهم	إتاحة تشجيع مزيد من تدفقات المستثمرين من بلدان ثالثة غير مستقرين حاليا داخل المنطقة
الأحكام المتعلقة بتكامل التجارة والأسواق في الاتفاقيات الإقليمية	إتاحة إمكانية إعادة تنظيم الإنتاج على المستوى الإقليمي، بما في ذلك الاستثمار وتصفيته	جذب مستثمرين جدد من بلدان ثالثة من خلال توسيع الأسواق، بما في ذلك ضمن سلاسل القيمة العالمية
تنسيق السياسات في إطار تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية	تشجيع الاستثمار بالحد من تكاليف المعاملات ومن المخاطر الملموسة	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات الوافدة إذا شملت عملية التنسيق أنظمة الاستثمار السارية على المستثمرين من بلدان ثالثة
توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية الإقليمية (مثل الهياكل الأساسية أو البحث والتطوير) نتيجة للاتفاقات الإقليمية أو كعنصر أساسي فيها	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار

المصدر: الأنكتاد، " التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، جنيف، 2013، ص: 5.

والجدول الموالي بين التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا حسب البلد المضيف.

جدول 02: التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا حسب البلد المضيف للفترة (2008 -2017)

الوحدة: (مليون دولار)

البلد المضيف	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
دار السلام	330.1	371.4	625.4	1208.3	864.8	725.5	568.2	171.3	-150.4	460.1
كمبوديا	815.2	539.0	782.6	891.7	1557.1	1274.9	1726.5	1701.0	2279.7	2732.2
إندونيسيا	9318.1	4876.8	13770.2	19241.6	19137.9	18443.8	21810.4	16642.1	3920.7	23063.6
جمهورية لاو	227.8	318.6	332.6	466.8	294.4	426.7	913.2	1079.2	1075.7	1695.4
ماليزيا	7248.4	1405.1	9155.9	12000.9	9400.0	12107.1	10875.3	10180.0	11290.3	9447.3
ماينمار	975.6	963.3	2248.8	2058.2	1354.2	2620.9	946.2	2824.5	2989.5	4002.4
الفلبين	1544.0	1963.0	1298.0	1815.9	2797.0	3859.8	5814.6	5639.2	8279.5	10057.4
سنغافورة	10413.0	18916.8	57214.1	39988.3	59836.2	57452.4	73472.4	62747.1	77456.2	62016.4
تيلاند	8561.6	6411.5	14746.7	2473.7	12899.0	15936.0	4975.5	8927.6	2810.2	8045.5
فيتنام	9579.0	7600.0	8000.0	7519.0	8368.0	8900.0	9200.1	11800.0	12600.0	14100.0
آسيان	49012.6	43365.3	108174.8	87644.5	116508.6	121747.0	130302.4	121711.9	122551.3	135620.5
آسيان 6	37415.1	33944.5	96810.2	76728.7	104934.9	108524.6	117516.3	104307.3	103606.4	113090.6
CLMV	11597.5	9420.9	11363.9	10935.8	11573.7	13222.5	12786.1	17404.6	18944.9	22529.9

Source : ASEAN Statistical Yeabook , Demography – Economic Growth – Social Indicators, Jakarta, 2018, p : 141

يوضح لنا الجدول رقم (2)، تباين في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رابطة دول جنوب شرق آسيا، حيث نلاحظ أن دولة سنغافورة حظيت خلال سنة 2017 بالنصيب الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمقدرة بنحو 62016.4 مليون دولار أي بنسبة 45.72% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة داخل رابطة الآسيان، تليها كل من دولتي أندونيسيا وفيتنام بنسبة تقدر بنحو 17.00% و 10.39% على التوالي، في حين تأت كل من ماينمار ودار السلام في ذيل الترتيب بنسبة تقدر بنحو 2.95% و 0.33% على التوالي.

فيما يخص التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر لدول جنوب شرق آسيا مجتمعة يلاحظ أنها عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة، لتسلك اتجاها تصاعديا خلال سنوات 2015 و 2016 و 2017، حيث حققت على التوالي 121711.9 و 122551.3 و 135620.5 مليون دولار على التوالي.

جدول 03: التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا حسب بلد المصدر، للفترة (2008-2017)

البلد المصدر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الآسيان	8987.5	8807.6	16306.4	15806.4	23385.7	18491.5	22314.9	20809.9	25894.5	26975.0
باقي دول العالم	40025.1	34557.7	91867.8	71858.2	93122.9	103255.5	107987.5	100902.0	96656.8	108645.6
أستراليا	1016.6	124.7	3958.6	4993.6	752.2	2185.4	4516.6	1449.3	1574.6	2099.4
كندا	538.2	1344.4	1303.3	927.4	3878.4	793.7	2259.7	1121.1	1037.9	954.0
الصين	732.7	2068.7	3488.6	7185.1	7968.3	6327.2	6254.6	6620.1	11275.5	11370.9
الاتحاد الأوروبي	10408.7	5659.9	21145.2	24404.9	-2026.4	19764.5	28800.0	22317.8	35950.7	24858.2
الهند	1441.5	283.1	3801.2	-2060.6	7290.0	1829.0	2239.4	1476.2	-19.7	1730.9

اليابان	5512.3	3451.1	12987.0	7798.0	14609.3	24744.7	13014.0	13314.3	13767.4	13414.6
جمهورية كوريا	1397.0	1804.1	4319.3	1773.9	1293.9	4311.9	5275.1	5424.9	6542.0	5058.7
نيوزيلاندا	-45.8	-140.8	-339.5	24.6	-945.9	264.1	501.8	-11.6	176.8	326.2
روسيا الفدرالية	85.5	141.5	54.5	10.1	189.1	608.0	-113.5	-24.4	63.4	47.7
الولايات المتحدة	3685.2	5180.8	13682.1	8313.9	18971.2	11484.5	21161.7	23180.2	18848.3	4322.2
آخرين	15253.2	14640.2	26788.7	18487.3	41142.8	30942.6	24078.2	26034.2	7439.8	44462.7
الإجمالي	49012.6	43365.4	108174.2	87664.5	116508.6	121747.0	130302.4	121711.9	122551.3	135620.5

من تحليل بيانات جدول (03)، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي احتل الصدارة في مجمل استثماراته برابطة دول جنوب شرق آسيا خلال سنة 2017 بنحو 24858.2 مليون دولار، أي ما نسبته 9.89% من إجمالي الاستثمارات ثم تليه اليابان بنحو 13414.6 مليون دولار، أي ما نسبته 9.89% من إجمالي الاستثمارات، لتحتل الصين المرتبة الثالثة بمجموع استثمارات قدر بنحو 11370.9 مليون دولار، أي بنحو 8.38% من إجمالي الاستثمارات، وتأت كل من نيوزيلاندا وروسيا الفيدرالية في ذيل الترتيب بمجموع استثمارات قدر بنحو 326.2 مليون دولار و 47.7 مليون دولار على التوالي، أي ما نسبته 0.24% و 0.03% على التوالي، في حين تساهم باقي دول العالم بنحو 108645.6 مليون دولار.

4. خاتمة:

عكفت دول جنوب شرق آسيا على تفعيل جميع الآليات التي من شأنها أن تساهم في تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، والحد من تكاليف المعاملات ومن المخاطر الملموسة، بالإضافة إلى إتاحة مزيد من فرص الاستثمار، حيث تباينت تدفقات هذا النوع من الاستثمارات في رابطة دول جنوب شرق آسيا، بسبب ارتكاز أغلب هذه الدول على مصدر النمو الواحد، فضلا عن تباين مستويات البيئة الحاكمة لهذا النوع من الاستثمارات، بالإضافة إلى التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي تتبناها الشركات العابرة للقوميات، والتي تستند في سياستها إلى العولمة وما تدره هذه الأخيرة لصالح القوى الاقتصادية الكبرى.

✓ **نتائج البحث:** خلص البحث إلى النتائج التالية

- عن اتفاقيات الاندماج والتكامل الاقتصادي المبرمة بين طرفين فأكثر تلعب دورا هاما في استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لإسهامها في فتح أسواق جديدة وتوسيع الأسواق القائمة فضلا عن دورها في خلق بيئة محفزة ومشجعة على الاستثمار؛
- إن انتهاج الدول المتكتلة اقتصاديا لسياسة رفع القيود والقواعد الجمركية يساهم في تيسير تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلة في الشركات العابرة للقوميات عبر حدود مختلف هذه الدول؛
- لعب القرب الجغرافي بين دول رابطة جنوب شرق آسيا دورا هاما ومحوريا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل منطقة الآسيان من جهة وداخل إقليم هذه الدول مجتمعة من جهة أخرى؛
- تباينت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رابطة دول الآسيان، حيث حظيت دولة سنغافورة خلال سنة 2017 بالنصيب الأكبر من تدفق هذا النوع من الاستثمارات، والتي قدرت بنحو 62016.4 مليون دولار أي بنسبة 45.72% من الإجمالي تليها إندونيسيا بنسبة تقدر بنحو 17.00%، في حين تأت كل من ماينمار ودار السلام في ذيل الترتيب بنسبة تقدر بنحو 2.95% و 0.33% على التوالي؛

- يحتل الاتحاد الأوروبي الصدارة في مجمل استثماراته برابطة دول جنوب شرق آسيا خلال سنة 2017 بنحو 24858.2 مليون دولار، أي ما نسبته 9.89% من إجمالي الاستثمارات، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى القرب الجغرافي بين المنطقتين.

✓ **مقترحات البحث:** بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من المقترحات كالتالي:

- العمل على تهيئة بيئة استثمارية مناسبة بهدف استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خارج حدود منطقة التكامل من جهة، وتيسير تدفق هذه الاستثمارات بين دول المنطقة من جهة أخرى؛
- توحيد القوانين الحاكمة لبيئة الاستثمار بين دول رابطة الآسيان، والعمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي، فضلا عن السعي لتحقيق الاستقرار السياسي وما له من دور أساسي في تحقيق مزيد من التدفقات الاستثمارية من خارج منطقة الآسيان؛
- تطوير الأداء المؤسسي محاربة البيروقراطية، وإزالة القيود والإجراءات الإدارية التي تؤدي إلى تنازع الجهات الحكومية في مجال سلطات الاختصاص في منح التراخيص أو الموافقات المطلوبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- سرعة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ووضع رؤية اقتصادية واضحة تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمستوى العام للأسعار مما يساعد على زيادة حجم السوق؛
- توفير الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي من حيث استقرار السياسات الحكومية وسياسات الاستثمار على وجه الخصوص، والتشريعات المالية والضريبية وقوانين حماية البراءات والاختراعات.

5. قائمة المراجع:

1. جمال عطية. (2002). "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري". مصر. رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
2. إمام محمد سعد. (2011). "أسعار البترول والاستثمار الأجنبي في الدول غير البترولية"مصر. رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
3. برهان الدجاني. (29-31 ماي 1995). "الاستثمار العربي كأداة للتكامل الاقتصادي العربي وتنمية الصادرات، الاسكندرية. مصر. "المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب".
4. بلقاسم زايري. (2003). "منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر". الجزائر. "مداخلة المؤتمر الدولي العالمي الثاني". جامعة سكيكدة،
5. حسام شحاتة. (2012). "الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطر الصرف الأجنبي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري". ، مصر. رسالة ماجستير. كلية التجارة وإدارة الأعمال. جامعة حلوان.
6. عبد القادر بابا. (2003). "سياسية الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة". الجزائر. رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.
7. موالدي سليم. (2012). " اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)". الجزائر. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. العدد 3.
8. خالفي علي، ورميدي عبد الوهاب. (2012). " رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN – نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة". الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف.
9. شحاب نوال. (2009- 2010). " أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية". الجزائر. مذكر ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام.
10. علي عواد الشرعة. (ماي – أوت 1999) " الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي- دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الإستفادة منها". وهران. الجزائر. إنسانيات. العدد 08. مركز البحث في الأنثروبولجيا الاجتماعية والثقافية.
11. الأنكتاد. (2013). " التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية. جنيف.
12. الإسكوا. (2002). منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- إلى أين نحن ذاهبون. الأمم المتحدة، نيويورك.
13. Lindert. P.H (1986) . "International Economic".IR Win; Homewood, United States Of America.
14. Bertrand Bellon، Ridha Gouir. (1998). Investissements Direct Etrangers Et Développement Industriel Méditerranéen. Paris. Ed Economica.
15. Lall, S. and P. Streeten (1978). "Foreign Investment, Transnationals and Developing Countries". Hong Kong. Second Edition. The Mac Millan Press LTD.
16. Dennis Mac Carthy. (2006) ." international economic integration in historical perspective. (Canada) Rutledge edition". First published.
17. ASEAN Statistical Yearbook . (2018). Demography – Economic Growth – Social Indicators. Jakarta.